اراء ومواقف محمود صبحي الدفتري في جلسات مجلس الامة العراقي (١٩٢٥-١٩٤٥)

سندس جمال شمال أ.م.د.اخلاص لفته حريز
الجامعة المستنصرية – كلية التربية– قسم التاريخ
adianwaam@gmail.com
Eklhas79@uomustansiriyah.edu.iq

الخلاصة

يسلطُّ البحث الضوء على احدى الشخصيات البرلمانية المعارضة في العهد الملكي ، وهو محمود صبحي الدفتري والدور الذي اداه في مجلس الامة العراقي (النواب والاعيان) من ١٩٢٥-١٩٤٥ ، وهو واحداً من ابرز رجالات العراق الذين أرسوا القواعد البرلمانية في البلاد ، ولاسيما أنه لم يكن ساكتاً ابداً في جميع جلسات مجلس الامة ، بل كان صوته مدويا في كل قضية من القضايا التي كانت تطرح في اجتماعات مجلس الامة ، سواء كانت قضية سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية . خصوصاً، ان الرجل لم يكتف بإثارة هذه القضية أو تلك، بل كان يطرح آراءه بعقلانية وهذا ما ميزه عن الاخرين .

كان الدفتري هو الوحيد الذي عارض تعديل القانون الاساسي عام ١٩٤٣، بشكل يمنح صلاحيات واسعة للملك واعطائه حق اقالة رئيس الوزراء، على الرغم من ان عبد الاله الوصي على العرش كان حاضراً الجلسة التي شهدت مناقشة الموضوع .

الكلمات المفتاحية : (اراء – مواقف – محمود صبحي الدفتري – مجلس الامة)

The views and positions of Mahmoud Subhi Al Daftari in the sessions of the Iraqi National Assembly (1925-1945)

Sundus Jamal Shamal Asst. Prof. Ekhlas Laftah Hurayyiz (ph.D)

Al Mustansiriya University - College of Education–Department of History

Abstract

The research sheds light on one of the opposition parliamentary figures in the monarchy, Mahmoud Subhi Al-Daftari, and the role he played in the Iraqi National Assembly (representatives and notables) from 1925-1945, and he was one of the most prominent Iraqi men who established parliamentary rules in the country, especially since he was not silent Never in all the National Assembly sessions, but his voice was loud in every issue that was raised in the National Assembly meetings, whether it was a political, economic or social issue. Knowing that, the man was not satisfied with raising this or that issue, but rather he was presenting rational opinions regarding it in many cases .

Mahmoud Subhi Al-Daftary was the only one who opposed the amendment of the Basic Law in 1943, in a way that would grant broad powers to the king and give him the right to dismiss the prime minister, despite the fact that Abd al-Ilah, the regent of the throne, was present at the session that witnessed the discussion of the issue.

Opinions – Situations- Mahmoud Subhi Al Daftari – Parliament)(

المقدمة:

حظيت الشخصيات العراقية التي ظهرت على المشهد السياسي خلال العهد الملكي، باهتمام كبير من لدن الباحثين الذين كانت جهودهم قيمة في هذا الجانب ، تم تسليطً الضوء على هذه الشخصيات في الاحداث التي شهدها البلاد ، قبالة ذلك هناك شخصيات لم تنل الاهتمام المطلوب ، ولاسيما البرلمانية وذلك لأسباب عدة ، يأتي في مقدمتها عزوف الباحثين الكتابة عنها خشية من عدم ارتقاء المعلومات المتوافرة حولها الى مستوى بحث او رسالة جامعية .

لذلك اقتضت ضرورة البحث تقسيمه الى مقدمة وخمسة محاور وخاتمة ، تناول المحور الاول حياته ونشأته ، اما المحور الثاني تطرق الى دوره في مجلس الامة العراقي ، واختص المحور الثالث في ابرز مواقفه السياسية والفكرية في مجلس الامة، واهتم المحور الرابع بمواقفه من القضايا العربية ، اما المحور الخامس والاخير فقد خصص لموقفه من القضايا الاجتماعية والسياسية .

يعتمد البحث على مصادر متنوعة في مقدمتها الوثائق العراقية المنشورة المتمثلة بمحاضر جلسات مجلسي النواب والاعيان وغيرها من المصادر الاخرى .

- **حياته ونشأته :**

هو محمود صبحي[١] بن فؤاد بن اسماعيل بن ابراهيم بن خليل بن اسماعيل الدفتري[٢]، وهي اسرة تركية الاصل، سكنت في مدينة بغداد في القرن الثامن عشر[٣].ولد في ١٤ كانون الاول ١٨٨٩ [٤]، في مدينة بغداد وتحديداً في محلة الحيدر خانة التي تتجلى أهميتها بكونها من أهم محلات بغداد الثقافية والحضارية ، ولها دور فاعل في تاريخ بغداد السياسي والثقافي والاجتماعي، إذ كان جامع الحيدر خانه مركزاً لأحداث وطنية مهمة، فضلاً عن ذلك ، كانت هذه المنطقة من بغداد مركزاً للتنوع الديني والسياسي والعرقي.

نشأ في ظل عائلته في محلة الحيدر خانة نشأة ابناء الاشراف في ذلك العهد ، فلم يجعله والده يشتغل في العمر المبكر، اذ هيأ له المستلزمات كافة، الامر الذي جعل محمود صبحي يتجه نحو التعليم بشكل مباشر، فضلاً عن البيئة التي أخذ منها بعضاً من الخصال عن طريق الاحتكاك بالشخصيات السياسية والمثقفة[٥]. تلقى دراسته الابتدائية في المدارس العثمانية الرسمية وتتلمذ فيها على يد عبدالله محمود خونده[٦] ، وتخرج من المدرسة الاعدادية[٧] ، ثم عين كاتباً في دائرة ولاية بغداد عام ١٩٠٧[٨].

توجه بعد اكمال الدراسة الاعدادية الى دراسة الحقوق ، التي تم افتتاحها عام ١٩٠٨ في بغداد ، وكانت المدرسة نهارية تدرس مجاناً ، وتقبل الطلاب وفق شروط وضعتها وهي ان يكون المتقدم من التبعية العثمانية ، وان لا يتجاوز عمره الثامنة عشر وان يتقن التركية ، عارفاً بالنحو والصرف والمنطق والحساب ، ومطلعاً على التاريخ العثماني والتاريخ العام ، وان يكون من ذوي الاخلاق الفاضلة المقبولة والسير الصالحة ، موثقاً بشهادة من اناس اخيار . وكانت مدة الدراسة اربع سنوات يؤدي الطالب في غضونها امتحاناً سنوياً ، اذ كان يجري اختيارهم شفهياً وان المتخرج كان يحصل على الشهادة او الاجازة على ان يلازم المحاكم الحقوقية مدة ثلاثة اشهر ، ومثلها في المحاكم الجزائية ، ومن ثم يكون اهلا ان يكون عضواً في المحاكم البدائية ، او نيابة الادعاء العام بإسطنبول ، او بمحاكم الولايات ثم يجري ترفيعه حسب الدرجات التي يستحقها[٩].

ومن هذا المنطلق، فأن الدفتري يعد اول طالب سجل اسمه في المدرسة ، وبناءً على ذلك، تم اختياره لألقاء كلمة باسم الطلبة ، اكد فيها على العلم واهميته ، وعلى تاريخ العراق وتعهد ببذل الجهود لتحقيق النجاح في الدراسة ، وفي ختام كلمته اثنى على جهود الوالي ناظم باشا في افتتاح المدرسة[١٠] ، مثمناً ايضا جهود السلطان عبد الحميد[١١]. من هنا استطاع النجاح والحصول على شهادة الحقوق بتفوق في الدفعة الاولى عام ١٩١١، حيث نال الاولوية في جميع الصفوف ، وقد مارس المحاماة قبل عام ١٩١٤[١٢].

من جانب أخر، كان الدفتري مولعاً بالآدب التركي والتاريخ العثماني منذ حداثته ، وكان لتعينه مدرساً في المدرسة السلطانية[١٣] في بغداد عام ١٩١٣ ، فرصة له للتوسع في هذا المجال وحث طلابه حب هذا الادب الذي كان العراق موطنا من مواطن نشوئه وازدهاره. وفي كانون الثاني عام ١٩١٥، وصل الى بغداد الوالي الاديب سليمان نظيف بك[١٤] بعد تعينه والياً عاماً على البصرة

فاتصل به محمود صبحي الدفتري ولازمه ملازمة الاديب للأديب، وكانت تلك الصلة فاتحة نشاطه الادبي في اسطنبول حينما أتيحت له زيارتها بعد عامين[١٥].

قضى الدفتري في اسطنبول عامين كانا من اجمل ايام حياته وأزخرها بالذكريات الادبية، فقد كان يعرف اسرار اللغة الفارسية والتركية[١٦] وادبها وتاريخ ال عثمان ووقائعهم ورسوم بلاطهم وسلاطينهم وهو الفتى البغدادي الذي زار اسطنبول من قبل اكثر مما يخطر ببال معظم ابنائها. اذا فتحت له في ربوعها افاقاً رحبة، فسرعان ما جدد العهد بسليمان نظيف بك وسائر رجال الترك الذين عرفهم من قبل في بغداد، وسرعان ما تعرف بأسطين الثقافة والادب، وفي مقدمتهم عبد الحق حامد، اعظم شعراء الترك المعاصرين والدكتور رضا توفيق[١٧] الطبيب الشاعر الفيلسوف، وفائق عالي الشاعر اخو سليمان نظيف، والشاعرة المتحررة نيكار هانم عثمان (١٨٧١–١٩٨١) وغيرهم[١٨].

شارك الدفتري في الحياه الادبية التركية، فحضر مجالس الادب والندوات وكتب في الصحف التركية دفاعاً عن العرب، وكانت صلته وثيقة بالعرب الموجودين في اسطنبول ولا سيما العراقيين كفهمي المدرس[١٩] ومعروف الرصافي[٢٠] وكان يمثل في ذلك العهد من ارسخ الشباب قدماً في الآداب التركية، واعرفهم بالشعر ولغة الدواوين والديباجة المزخرفة التراثية[٢١]، كما تميز بقراءة المجلات المصرية المصورة التي كانت تصدر حينذاك، وكانت المجلات تصل الى العراق اسبوعياً ولها رواج وقراء خاصة في اوساط الطبقات الاجتماعية الميسورة الحال، وكانت المجلات تتضمن الاوضاع السياسية لمصر واخبار الملك واسرته كما تتضمن صوراً للعائلة الملكية[٢٢].

كان لأسرته دوراً مهماً في الشؤون السياسية للعراق، فكان لفؤاد الدفتري وولده محمود صبحي الدفتري في الحركة الوطنية مواقف محمودة[٢٣].

كان اختيار الدفتري اميناً للعاصمة بناءً على رغبة من رئيس الوزراء نوري السعيد، وذلك لخبرته وعائلته في العمل البلدي[٢٤]. إذ صدرت الارادة الملكية بتعيين الدفتري امينا للعاصمة في ٩ نيسان ١٩٣٠[٢٥] . من أهم المشكلات التي واجهته في عمله أميناً للعاصمة، عندما أصدر البرلمان في ١ أيار ١٩٣١، قانون رسوم البلديات وصدرت الارادة الملكية بتنفيذه في الثاني من حزيران ١٩٣١[٢٦].

ونظراً للخلاف الذي حصل بينه ووزير الداخلية مزاحم الباجة جي عام ١٩٣١، وبعد تشكيل وزارة رشيد عالي الكيلاني وتعين ناجي شوكت وزيراً للداخلية ، اقترح على ارشد العمري[٢٧] تولي امانة العاصمة لما تربطه بالعمري من علاقة سابقة فضلاً عن خبرته في هذا المجال منذ عمله في اسطنبول وفي بادئ الامر رفض العمري هذا المنصب وفضل ان يبقى في مديرية البرق والبريد ، وبتشجيع من الملك فيصل الاول واصرار ناجي شوكت قبل المنصب وصدرت الارادة الملكية في ١٩ تشرين الثاني ١٩٣١ وبقي حتى تشرين الاول ١٩٣٣ ، فقد عزل بسبب تعدد الشكاوى، لما قام به من مشروعات مهمة في العاصمة راها البعض اضراراً بمصالحهم[٢٨].

وفي تشرين الاول ١٩٣٣، كلف الدفتري بإدارة امانة العاصمة للمرة الثانية حتى ١١ تشرين الثاني ١٩٣٦، حيث نقلت خدماته من مديرية الطابو العام الى امانة العاصمة بإيعاز من وزير الداخلية حكمت سليمان[٢٩] . كما شغل منصب وزير العدل مرتين ووزير الخارجية في وزارة نوري السعيد الثامنة للمدة (٢٥ كانون الاول ١٩٤٣–٤حزيران ١٩٤٤) [٣٠].

– نشاطه في مجلس الامة العراقي :

انتخب الدفتري عضواً في مجلس النواب العراقي، وشارك في الدورة الانتخابية الاولى التي بدأت في ١٦ تموز ١٩٢٥، نائباً عن لواء الدليم، كما شارك في الدورة الانتخابية الثانية التي بدأت في ١ تشرين الثاني ١٩٢٨، نائباً عن ديالى وبقى يشغل هذه العضوية حتى صدور الإرادة الملكية بحل مجلس النواب في ١ تموز عام ١٩٣٠ [٣١] ، فضلاً عن ذلك، شغل عضوية مجلس الاعيان من عام ١٩٣٧– ١٩٤٥ [٣٢]. كان محمود صبحي الدفتري من اشد المعارضين، فقد رشح عن حزب الشعب المعارض[٣٣] ، ومساهمته في اثراء ومناقشة العديد من الموضوعات التي عرضت في مجلس النواب والاعيان، فقد كان يبدي

الكثير من الملاحظات والآراء ، ويعترض على العديد من اللوائح والقوانين. ولأنه كان دائم الحضور في مجلس الاعيان ، فقد شارك في العديد من اللجان الدائمة للمجلس، سواء كان رئيساً او عضواً ، فقد ترأس لجنة الامور الحقوقية في مجلس الاعيان عام ١٩٢٧، التي نظرت في "**لائحة قانون تنفيذ احكام المحاكم الاجنبية في العراق**" [٣٤]، كما ساهم في لجنة الداخلية والخارجية والحقوق والمعارف في مجلس الاعيان، التي ناقشت "**لائحة قانون الاسرة المالكة لعام ١٩٣٨**" وفي الجلسة نفسها نظرت اللجنة برئاسته في "**لائحة قانون المحاكم الصلحية**" ، وقد استمر في عمله في مجلس الامة حتى عام ١٩٤٥[٣٥].

- **موقفه من ابرز القضايا السياسية والفكرية :**

حظي موضوع حرية الرأي والانتماء السياسي باهتمام خاص من لدن محمود صبحي الدفتري ، خصوصاً انه حدث مهم تزامن مع انتخابات الدورة الثانية للمجلس وهو قدوم الداعية الصهيوني الفريد موند[٣٦] الى بغداد في ٨ شباط ١٩٢٨ وقيام تظاهرات طلابية احتجاجية رافضة هذه الزيارة، وما اتخذ من اجراءات ضد الطلاب بسبب ذلك[٣٧].

وعلى اثر ذلك، صدر في ٩ شباط مرسوم رقم ١٣ لسنة ١٩٢٨، وقد تضمنت مادته الاولى:" **اذا تحقق ان احد الطلاب ممن لم يكتمل الثامنة عشر من عمره قد اشترك في اي اجتماع غير قانوني او قلق او حاول ان يقلق السلم العام يسوغ عقابه بالجلد بعد المعاينة الطبية على ان لا تزيد عن (٢٥) جلدة**". اما مرسوم ١٤ فقد تضمنت مادته الاولى:" **على وزير المعارف تنفيذ هذا المرسوم الذي يعد نافذا من يوم نشره في الصحيفة الرسمية وله ان يصدر تعليمات لتسهيل تطبيقه**"[٣٨].

وحين وصل الامر الى مجلس النواب ، حصلت مداخلات وخطابات عبر فيها الكثير من اعضاء المجلس اتفاقهم مع الطلبة وشجبهم للأسلوب القمعي الذي زاولته السلطة معهم، ففي الجلسة المنعقدة في ٢٥ تموز ١٩٢٨، شن الدفتري، حملة شديدة ضد المرسومين ١٣ و ١٤ وما ينطويان عليه من مجافاة للدستور، في اعطاء وزير الداخلية حقوقاً مطلقة، ان ينفي او يلقى القبض على من يعتقد او يثبت لديه بأنه حرض او يحرض، على عمل يخل بالأمن. وكانت هذه السلطة موجودة في عهود التاريخ وكنا نسمع بها عن الامبراطورية الروسية وفي زمن الحكومة العثمانية قبل اعلان الدستور. مستنكراً وجود بهذه الحكومة في وقت الدستور والقوانين و مجلس الامة[٣٩].

واتت الفرصة مرة اخرى ليكون له موقفاً من الحريات العامة ففي جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٢٨ اذار ١٩٢٨، عرضت نتائج الانتخابات لتصديقها، وخلال الجلسة اثارت المعارضة مسألة تدخل السلطة التنفيذية في الانتخابات الاخيرة، وانتقد ياسين الهاشمي حل البرلمان لذا اقترح تأجيل التصديق على النتائج لحين صدور قرارات المحكمة بشأن الشكاوى المرفوعة اليها نتيجة التلاعب بالانتخابات[٤٠].

من جانب اخر ، استغل الدفتري وجوده في مجلس النواب اثناء دورته الثانية، ليعبر عن رأيه بمنهاج الوزارات العراقية المتعاقبة، فعندما عرض توفيق السويدي[٤١] منهاج وزارته الاولى عام ١٩٢٩ على مجلس النواب، كما انتقد الوعود التي اطلقتها هذه الوزارة، وعد منهاجها كسابقاتها من الوزارات، واشار الى عبارة اثارة اتجاه في المنهاج وهي البحث عن حسن النية من قبل الحكومة البريطانية، و طلب من توفيق السويدي ان يرفع هذا التعبير، معللاً ذلك بان لا يوجد حسن نيه سوى من الحكومة العراقية[٤٢].

كان له مواقف واراء من اللوائح القانونية ، اذ كان يناقش اللوائح التي تعرض على المجلس بكل حرص وطني ، ففي جلسة الثامنة والاربعون المنعقدة بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٢٧، تطرق المجلس الى لائحة قانون ضريبة الدخل، التي تضمنت المادة الثالثة عشر "**يدمج دخل المرأة المتزوجة المقيمة مع زوجها مع دخل الزوج وتقدر عليهما الضريبة باسم الزوج**" وضح محمود صبحي الدفتري هذه المادة بانها مزجت شخصية الزوج بالزوجة وقد خالفت الاسس التشريعية التي سرنا عليها حتى الان، لان قوانيننا المدنية اعطت للمرأة شخصية مدنية كما اعطتها للزوج ولكن الحالات دلتنا على ان الزوجة او المرأة على الاطلاق لم تتمكن من استعمال هذا الحق تماما في اي وقت من الاوقات، فالزوجة العراقية الحائزة على جميع حقوق التصرف بأموالها امام المجتمع كشخص يتصرف بجميع ما لديه قد تركت هذا الحق لغيرها، كما وجه انتقاده الى الاسس فهو يرى ان المرأة الشرقية لم تنال الحق الذي نالته المرأة الغربية وبالأخص العراقية. فالمرأة الشرقية لا تتمكن من التصرف بأموالها من دون مساعدة زوجها، فضلاً عن

ذلك، ان المبدأ الاساسي الذي لجات اليه الحكومة الى وضع هذه المادة هو خوف الحكومة من ان يكتب الزوج جميع امواله باسم زوجته ويهرب من هذا الحق، وان كثيرا من المفلسين عملوا هذه الحيلة وان هذه الحالة اصبحت كثرة الشيوع ، وقد حبذا الدفتري هذه المادة ووافق عليها(٤٣).

وفي السياق نفسه، بين الدفتري رأيه على (لائحة قانون تعديل قانون الجنسية العراقية لسنة ١٩٢٧)، حيث اوضح ان الشيء الذي تطلبه في هذه اللائحة هو ان يقبل المجلس هذه اللائحة ويصدقها نهائياً، وفي الوقت نفسه سأل الوزير المسؤول عن اسباب ضياع حق اكتساب الجنسية العراقية من ٦ اب الى يومنا هذا(٤٤).

وعند مناقشة مجلس الاعيان (لائحة قانون العفو العام لسنة ١٩٣٧) عن الاشخاص الذين قاموا بالحركة الوطنية في اب ١٩٣٧، طالب الدفتري بضرورة الرجوع الى العوامل والاسباب التي تؤدي الى الحركات والانقلابات بصورة متوالية في هذه البلاد واشار الى لزوم معالجتها من حيث الاساس. واشار في الوقت نفسه، الى جهود الوزارة المدفعية الرابعة ورئيسها جميل المدفعي الذي تولى الحكم في ظروف عصيبة جداً وتحمل مسؤوليات جمة دلت على شجاعته(٤٥).

وعند مناقشة لائحة تعديل القانون الاساسي(٤٦) لسنة ١٩٤٣، الثاني في مجلس الاعيان في جلسته المنعقدة في ٩ حزيران ١٩٤٣، كان الدفتري هو الوحيد الذي عارض تعديل هذا القانون، بشكل يمنح صلاحيات واسعة للملك واعطائه حق اقالة رئيس الوزراء، على الرغم من ان عبد الاله الوصي على العرش كان حاضراً الجلسة التي شهدت مناقشة الموضوع، وبهذا الصدد، اقتبسنا نصاً عرضه اي الدفتري امام اعضاء مجلس الاعيان والحكومة جاء فيه:

"**ان ما جاء في الفقرة الاولى من المادة الثانية والعشرون من القانون الاساسي يمنع ادخال اي تعديل في القانون الاساسي مدة الوصاية بشأن حقوق الملك ووراثته وقد ايدت الفقرة القانونية هذا المنع بكلمة (ما) التي يجب والحالة هذه ان تكون شاملة ومانعة اي تعديل كان بما فيه تنقيص الحقوق وتزيدها اذ ان الغاية من هذا المنع والتحذير ليس ملاحظة تنقيص حقوق الملك بعهد الوصاية كما كانت تمارس في عهد الملك السابق دون زيادة او نقصان الى ان يبلغ الملك سن الرشد ويتولى العرش...**"(٤٧).

لم يثنيه عدم استجابة الحكومة لملاحظاته، فاستمر في موقفه المعارض مرة اخرى في الجلسة المنعقدة في ١٨ تشرين الاول ١٩٤٣، للائحة التعديل لاحتوائها على تعديلات بشأن حقوق الملك في عهد الوصاية، فضلاً عن ذلك، ان الوضع في البلاد غير ملائم لتعديل القانون الاساسي، لوجود حالة حرب وطوارئ، وقوانين استثنائية حددت بموجبها حرية الصحافة، معلناً معارضته لهذه للائحة بصورة نهائية(٤٨). وقد ذكر محمود صبحي الدفتري ان عبدالاله لم يتفاجأ بموقفه لانه سبق ان خالف رأي اعضاء المحكمة العليا، ولكنه فوجئ بالخطاب الطويل الذي القاء في مجلس الاعيان والذي تضمن اصراره على موقفه(٤٩).

وقد شاع في الاروقة السياسية يومئذ ان محمود صبحي الدفتري قد دخل القائمة السوداء وانه سوف لا ستوزر، وعدم تجديد عضويته في مجلس الاعيان، الا ان الامر لم يتحقق فقد تولى وزارة الخارجية لمدة قليلة(٥٠).

-موقفه من القضايا العربية :

اخذت قضية فلسطين الحيز الاكبر من اهتمامات الدفتري من بين القضايا العربية، فقد انتهز فرصة مناقشة ميزانية وزارة الخارجية لسنة ١٩٣٨، ليلقي خطاباً مسهباً عن السياسة العربية بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص، طالباً من الحكومة ضرورة العمل للتقارب بين الشعوب العربية، ونوه على الاحداث المؤلمة التي تقع في فلسطين والتي انعكس صداها على البلاد العربية(٥١). فضلاً عن ذلك ، اهتم بإدامة العلاقات الجيدة بين الشعوب العربية والاسلامية، فكان يحرص بشكل كبير على موضوع القضية الفلسطينية لما لها من تداخل وروابط بين الشعوب العربية والاسلامية، ففي جلسة مجلس الاعيان المنعقدة في١٣ تشرين الثاني ١٩٣٨، اشار الدفتري الى اهتمام الراي العام العالمي بالقضية الفلسطينية، الذي يرجع الى الاهتمام الذي اظهرته الامة العربية بالقضية المذكورة. واكد بان قضية فلسطين لا تخص عرب فلسطين وحدهم وانما هي قضية العرب والمسلمين كافة.

لم يكتفِ بذلك فحسب، بل افصح عن شكوكه في قيام الحكومة البريطانية بحل القضية الفلسطينية حسب رغبات ابناء فلسطين وابدى مخاوفة من ان تكون تلك القضية سببا للاصطدام بين الشعب العربي وبريطانيا التي تريد ان تتمسك بعهودها لقوم ليسوا اصحاب حق فيما يريدون[٥٢]. كما عدَّ ان ما يجري من حوادث في فلسطين لا يحتمل السكوت عليه وهو امر لا يتفق وروح المدنية الحاضرة وعلق الامل على بريطانيا بمعالجة الموضوع[٥٣].

استمر الدفتري في متابعة قضية فلسطين، فعند مناقشة لائحة انضمام العراق الى تصريح الامم المتحدة لسنة ١٩٤٣، تحدث عن معاناة الفلسطينيين الذي كان لها الاثر الفعال في نفوس العرب جميعاً، واشار الى جهود العراق تجاه القضية الفلسطينية وان العراق لم يبقَ مكتوف الايدي بل اشترك في كل امالها وجودها، ومساهمة رجال العراق كلهم مساهمة لم تكن منحصرة بأبناء الشعب فقط بل شارك بها رجال الحكومة وملوكها، وان ذلك كان نتيجة الارتباط الروحي بين شعوب العرب[٥٤].

واثناء مناقشة البرلمان العراقي ميثاق الجامعة العربية، علق محمود صبحي الدفتري رداً على رئيس الوزراء حمدي الباجه جي على موضوع اللجنة التحضرية للمؤتمر العربي قائلاً:" كنت قد ادليت ببيانات عن هذه القضية في مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ١٦ ايار ١٩٤٤، عند المذاكرة على ميزانية وزارة الخارجية بصفتي وزير للخارجية يوم ذاك ان فكرة الوحدة العربية او الاتحاد العربي هي الهدف الاسمى للامة العربية قاطبة منذ امد بعيد واذا ما رأينا رجال الحكم في بلد من بلدان العربية يتطرقون اليها من وقت الى اخر فانهم بذلك يعبرون تعبيرا حقيقيا عن شعور افراد الامة التي ينتمون اليها". واضاف هناك عوامل سياسية مختلفة تحول دون تحقيق فكرة الوحدة بين مدة واخرى[٥٥]. كما وجه محمود صبحي الدفتري انتقاده الى الوزارة بعدم اهتمامها بالقضية الفلسطينية فذكر ما نصه: "اننا لم نجد في بيانات الحكومة معالجة عملية لحلها عدا ما اظهره رئيس الوزراء من شعور واحساس نحوها، وما وعد به من وضع مبالغ في ميزانية السنة القادمة لغرض الدعاية لها"[٥٦].

اما بالنسبة لموقفه من سوريا ولبنان، فكان امرا طبيعياً، ان يكون له دوراً في القضايا العربية خاصة وانه تبوأ منصب وزير الخارجية، وفي ضوء ذلك رأى ان الدول العربية لا يمكن ان تتقدم وتزدهر، الا ان يسود بينها روح التعاون، وتبادل المنافع، التي يجب ان تكون على اساس احترام السيادة الوطنية لكل بلد.

من هذا المنطلق، كان له مواقف واراء من السياسة الفرنسية تجاه سوريا ولبنان، ففي جلسه مجلس الاعيان المنعقدة في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٠، وقف الاعيان ومن ضمنهم الدفتري مع النضال الوطني في سوريا للتخلص من الانتداب الفرنسي وطالبوا بالحفاظ على وحدة الاراضي السورية من كل تجزئة واقتطاع، وادانوا سياسة فرنسا المساومة مع تركيا لاقتطاع لواء الاسكندرونة[٥٧]، وخلال المناقشة رحب محمود صبحي الدفتري بجهود الحكومة العراقية التي تمكنت من حل قضية لها شأنها وتأثرها في البلاد العربية وهي اطلاق سراح الوطنيين المعتقلين في سوريا[٥٨].

استمرت جلسات مجلسي النواب والاعيان بالحديث عن تأزم العلاقات اللبنانية والسورية مع فرنسا. وخاصة حين تم تعديل الدستور اللبناني وتعطيله. فقد اثارت هذه الاحداث ثائرة البلدان العربية ومنها العراق فدعا مجلس النواب الى عقد جلسة خاصة لبحث الموقف في ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٣، ايام حكم وزارة نوري السعيد السابعة الذي قال: "لا اكتفي بالاحتجاج اذ لا فائدة في تقديم احتجاج في حادث كهذا، بل طلبت ان يقف الحلفاء بكف يد ما يسمونه بالسلطة الفرنسية في لبنان".

وبهذا الصدد، اشار الدفتري الى خطورة الموقف في سوريا ولبنان، واعترض على اصدار اوامر ممثل اللجنة الوطنية الفرنسية في سوريا ولبنان منها الغاء الدستور الذي وافق عليه المجلس النيابي اللبناني واعتقال رئيس الجمهورية الشرعي مع اعضاء حكومته والنواب، فضلاً عن حل المجلس النيابي الذي انتخب بشكل شرعي على الرغم من اعتراض الحكومة البريطانية مع حلفائها واللجنة الوطنية الفرنسية. موضحاً ان هذا الحادث ومع الاسف يرينا صفحتين احدهما مفجعة ومخيفة ومثيره لشعور الالم لدى احد الطرفين المتحاربين وهذا حال حلفائنا الذي شهروا سيف العدالة بوجه الظلم والاستبداد. اما الطرف الثاني الذي خص به دول المحور فقد فتحت هذه الحوادث لهم صفحة فرح وابتهاج يجعلون فيها مادة واسعة للدعاية وهم في موقف اشد حاجة اليها فاني اعتقد انهم لم يكونوا يظفرون بمثل هذه المادة ولو صرفوا الملايين وبح صوت رئيسهم ووزير دعايتهم[٥٩].

من جهة اخرى ، شجب العدوان الفرنسي على سوريا وذكر ان هذا العمل صدر من ممثلين الفرنسيين الاحرار الذين رفعوا علم الحرية في دفاعهم عن وطنهم المضطهد وعن جيشهم المندحر، وقد جاءوا الى بلاد اخرى واعلنوا حقها في الحرية، وان هذه الامه الفرنسية منذ مئة عام اعلنت الثورة الفرنسية ورفعت بيانا اسمة (حقوق الانسان) ولكن يظهر ان المبادئ التي احتواها هذا البيان التاريخي قد برهن على ان السياسة الفرنسية على تعاقب السنيين لا ترى بشر تحفظ حقوقهم غير الفرنسيين ضمن حدود بلادهم والحوادث المتعاقبة وتؤيد صحة القول[٦٠].

وفي السياق نفسه، اكد الدفتري الى ان محاولة عدم دعوة سورية ولبنان الى مؤتمر سان فرنسيسكو[٦١] يذكرنا بعدم التقيد بالعهود[٦٢]. واشاد بدور نوري السعيد في علاقته مع الدول المجاورة واصراره على نيل العرب حقوقهم وان السياسة الرشيدة هي التي كانت السبب لتوثيق علاقتنا مع البلدان العربية والدول المجاورة[٦٣]، كما دعا الى انشاء قنصلية في سورية وفي بومباي من اجل مصالح العراق هناك، وطلب من الحكومة العراقية تبديل قنصلية مصر بممثلية سياسية، وذلك لأهمية مصر ومالها من تأثير في الشرق وبالحركة الادبية[٦٤].

– موقفه من ابرز القضايا الاجتماعية والاقتصادية :

كرس أعضاء مجلس النواب في السنوات الأولى من الحياة البرلمانية. جُلَّ اهتمامهم للقضايا الوطنية الكبرى وفي المقدمة منها بناء مؤسسات الدولة الوليدة، وتنظيم العلاقات مع دولة الانتداب بريطانيا، شأنهم في ذلك شأن سائر النخبة السياسية العراقية، وعليه لم نجد إلا إشارات بسيطة لموضوع الفقر والموقف منه[٦٥].

على الرغم من ان الدفتري كان من المحسوبين على المؤسسة الحاكمة كونه احد اعضاء مجلس الامة، الا انه تميز بكثرة انتقاده لسياسات الحكومة ولم يجاملها على قول الحق، فقد احتج على سياسة وزارة جعفر العسكري الثانية فيما يخص افراطها بفرض الضرائب على الفقراء المتعلقة بالتبليط، قائلاً :" أن معيار الحكومة الذي وضعته لتحديد من هو الفقير لكي يعفى من رسوم التبليط معناه انها أي الحكومة لم تعفُ أحداً [٦٦].

وقد شخَّص عبد المهدي المنتفكي أسَّاس مشكلة الفقر في العراق وهو إغفال الحكومات المتعاقبة لأبناء شعبها من الفقراء، لذلك لم يتردد في إبداء نصيحته لزملائه المسؤولين بضرورة الالتفات للترفيه عن الشعب[٦٧]. وقد أيّدَ محمود صبحي الدفتري ما قاله زميله المنتفكي ، عندما ذكر أنَّ على الحكومة التي تدّعي حماية الطبقات الفقيرة التي لا تتمكن من دفع بدلات الإيجار العالية، أنْ تراعي حالة الفقراء عند سنّ "قانون الإيجار والاستئجار" لعام ١٩٤٣، إذ قال : "**إني أطلب من الحكومة أن تراعي حالة الطبقة الفقيرة فيما ستقرره**"، لكن الغريب جداً في الأمر أن الدفتري طالب الحكومة بعدم حصر الطبقات الفقيرة بالعمال فقط وإنما الوزراء برأيه يدخلون ويصنفون ضمن الفئات الفقيرة بذريعة أن راتب الوزير البالغ ١٢٠ ديناراً لا يكفي لسدّ حاجياته الضرورية[٦٨].

صرَّح الدفتري عن موقفه تجاه الفقراء بشكل واضح أمام مجلس الأعيان عند مناقشته إضافة مبالغ إضافية لميزانية سنة ١٩٤٣، إذ ذكر بالقول :

"**أنا لا أبحث عن الطبقة الغنية أو المأسورة، التي تكتفي بما لديها من بدلات متعددة حتى نهاية هذه الحرب إنما، أبحث عن الفقير الذي لا يملك أكثر من ثوب واحد لا يكفيه لأيام معدودات من مدة محدودة، فكيف يتمكن أن يصبر على زمن غير محدود، أن الخام الذي يلبسه الفقراء قد ارتفع وأخذ يرتفع في كل يوم من نسبة إلى أخرى بصرف النظر عن الحاجيات الباقية**"[٦٩].

لم يكتفِ الدفتري بذلك فقط وإنما ، اقترح إيجاد ضريبة عامة تشترك فيها فئات الشعب كافة تسمى "ضريبة إعانة الفقراء"، لأنّ وضع الطبقات الفقيرة بات واضحاً، وفي الوقت الذي أثنى فيه الاخير على توزيع الحكومة مادة الشعير مجاناً على الفقراء، إلا أنه عدَّ ذلك غير كافٍ للترفيه عنهم كون أن "**حاجة الفقير الضرورية لا تنحصر بالشعير الذي يقتات به فقط بل، يتطلب أيضاً لباساً وغطاء رأس ومعطفاً وقليلاً من التمر**"[٧٠].

ثمَّ سأل الدفتري، في الجلسة المنعقدة في ٨ نيسان ١٩٤٣ وزيرَ المالية صالح جبر[٧١]، بتهكمٍ واضح قائلاً: "أينَ الجشع، أيها السادة أو أيها الأخ صالح جبر، أينَ جشع المنتجين". بعدها راح يفصل معاناة الفقراء بسبب ظروف الحرب عندما بين، أن سعر التمر ارتفع ١٥ ضعف عما كان عليه قبل الحرب، وسعر الحنطة ارتفع سبع أضعاف وهاتان المادتان هما حاجيات ضرورية للفقير . بعد ذلك، دعا الدفتري أن تقر الحكومة بمعاناة الفقراء وعدم استغلالهم ظروف الحرب والتي أدت إلى ارتفاع الاسعار ارتفاعاً كبيراً[٧٢]. كما اتجه محمود صبحي الدفتري في اتجاه مساعدة العمال، لأن العامل كما يعتقد الدفتري موارده ضعيفة وهو من الطبقة الفقيرة، فمن غير المنطق أن يتساوى الموظف الذي يتقاضى راتباً ١٥ ديناراً وأكثر مع أبناء الطبقة العاملة[٧٣].

نستطيع القول من خلال ما تقدم بأنّ محمود صبحي الدفتري فصل في معاناة الفقراء تفصيلاً دقيقاً وهو الأعلم بتلك المعاناة ، فأخذ يلفت نظر الحكومة لمقدار تقصيرها تجاه الطبقات الفقيرة وما عليها فعله للتخفيف عنها .

من جانب اخر ، الدفتري على منح التعليم قسطاً كبيراً من اهتماماته، فعند مناقشة مجلس النواب لمخصصات مديرية الزراعة ضمن الميزانية العامة لعام ١٩٢٦، فقد انتهز محمد رضا الشبيبي[٧٤] ذلك لدعوة مجلس النواب على الموافقة على الحاق مدرسة الزراعة بوزارة المعارف التي ينبغي ان ترتبط بها جميع المؤسسات التعليمية والفنية. وتعقيباً على ذلك، اكد محمود صبحي الدفتري في حديثه عن اهمية تأسيس المدارس الزراعية في البلاد لتلبية حاجات الامة الاساسية، فلا غرور ان تكون المدرسة الزراعية وليدة فكرة مجلس الامة، مستغربا من فتح المدرسة الزراعية ب(١٣) تلميذا فقط وبعد ان اعلن التدريس فيها يجري" باللغة العربية" فاذا به يتم " باللغة الانكليزية"، فضلا عن انها اديرت بواسطة "مدير ومعلمين اثنين" فقط تركها احدهم ليلتحق بوظيفة ادارية ثم اغلقت المدرسة بعد مرور ثلاثة اشهر فقط على فتحها مطالبا بفصل مدرسة الزراعة عن مديرية الزراعة والحاقها بوزارة المعارف[٧٥].

وفي السياق ذاته، حدد الدفتري اهم الصعوبات التي تقف بوجه نجاح مدرسة الطب بمستوى التعليم غير الراقي في البلاد والتحصيل الابتدائي المنقوص وعدم الحصول على طلاب مأذونين من المدارس الثانوية لدخول هذه المدرسة، وفي الوقت نفسه، اوضح للمجلس النيابي مدى حاجة البلاد الى المدرسة الطبية مع ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتطويرها ليكون "التشبث ببقائها نافعاً ومفيداً للبلاد"[٧٦]

من جهة اخرى ، اعترض الدفتري على الطريقة التي كانت متبعة في انتقاء البعثات وايفاد الاشخاص على حساب الحكومة الى الخارج، فقد ذكر ان الطريقة المتبعة هي مبنية على اساس الرعاية والتصاحب، وقد ادى ذلك الى كثرة الشكاوي، وايده في ذلك العين عبد المحسن شلاش بقوله:" نعم ان التذمرات من هذه الناحية كثيرة وليس في قضية البعثات فقط"، وفي الجلسة نفسها طرح الدفتري الفكرة السائدة في الاوساط العلمية وهي توحيد المناهج الدراسية في البلاد العربية، ورأى انه سيكون له تأثير كبير على الاتجاهات السياسية[٧٧].

اما بالنسبة لمواقفه من القضايا الاقتصادية ، فعندما ناقش مجلس الاعيان في جلسة المنعقدة بتاريخ ٧ كانون الثاني (لائحة قانون شطب بقايا النخيل لعام ١٩٤٣)، بَّين محمود صبحي الدفتري ان هذه اللائحة لا تختلف عن اللوائح السابقة التي قدمتها الحكومة في السنوات الماضية سوى بنقطتين وهما :"الاولى عدم ذكر المبالغ المستحقة للشطب والتي يجب ان تعينها هذه اللائحة، والثانية لم تبين الحكومة الاسباب الموجبة التي دعتها للشطب" واشار الى ان اللوائح السابقة كانت تحتوي على اسماء الاشخاص الذي حصلوا على الاعفاء عن المبالغ المستحقة من ضرائبهم، وذكر ان احد الحكومات قدمة لائحة تتضمن اعفاء بعض الاشخاص من الضرائب المتحققة بذمتهم للخزينة بدعوى ان قسماً منهم من الفقراء والاخر من المتمردين من لم تتمكن الحكومة من استحصال المبالغ منه وكان من بينهم عضواً في مجلس النواب ذو مكان مركز هام، فسأل محمود صبحي الدفتري الحكومة يومئذ هل يعد هذا الشخص من الفقراء او من المتمردين وكان الجواب غير مقنع ل (محمود صبحي الدفتري)، لذلك اصر على تقديم قائمة تحتوي على اسماء الاشخاص المعفيين من هذه المبالغ[٧٨].

وعندما عرض المشروع على مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ٢٧ اب ١٩٢٨، وقد تضمنت الجلسة قرار لجنة الامور المالية على لائحة تفويض اراضي اللطيفية ، وقد توصلت اللجنة الى نتائج عديدة منها[٧٩]، ان الامتياز الاصلي كان قد اقر

الاصحاب الامتياز حق القيام بأعمال ري على نهر ديالى والفرات والعمارة والاراضي الواقعة في مناطق تلك الاعمال بشرائط مختلفة كما هو مصرح في نص الاتفاقية(٨٠) .

وفي اجتماع المجلس المنعقد في ١١ ايلول ١٩٢٨، نوقش تقرير اللجنة المالية بشأن لائحة تفويض اراضي اللطيفية لشركة اراضي اللطيفية المحدود. وقد اثار هذا الموضوع مناقشة حادة في المجلس، وكان رأي محمود صبحي الدفتري حول الامتياز، بضرورة اجراء تحقيق نيابي ومحاسبة المسؤولين عن الامتياز، واعرب عن قلقه قائلاً :

" **لقد ظهر ان الحكومة العراقية ودوائرها الفنية التي اعطت امتياز اصفر لم تتبع القواعد الفنية عند عقدها تلك المقاولة التي سبب هذه المشكلة والاضرار. فعلية اطلب من المجلس العالي ان يعطي قرار بأجراء التحقيقات ضد المسؤولين.**"(٨١)، **واضاف قائلا:" ان الحكومة في التقرير بينت انها مضطرة الى قبول هذه المقاولة لأنها لا تريد ان تذهب الى التحكيم، لان الحكومة ستخسر المبالغ التي صرفتها الشركة وهي ما يقارب مئة الف بأون فأذن الحكومة ان تخلص من دفع هذا المبلغ تعقد مشروع اللطيفية". الامر الذي زاد زاد من تعقيد مشروع اللطيفية**

لم يكتفِ الدفتري بذلك فقد ذكر "ان اراضي اللطيفية تساوي مئة الف مشارة وكسور، والحكومة باعتها بالنظر الى المقاولة كل مشارة بربيتين، والحالة اذا قارنا القيمة الحقيقية نجدها تساوي اكثر من ١٥ او ٢٠ روبية، حيث ان اقل الاراضي قيمة في الخالص لا تساوي اقل من ١٥ روبية"، فكان رأيه ان تذهب الحكومة الى التحكيم مبررا موقفه بأن العراق اذا خسر التحكيم سوف لا يخسر اكثر من مئة وخمسين الف بأون، وهذا الرقم قابل للنقصان لان الشركة تأخرت في القيام بواجبها بعد عقد المقاولة بستة اشهر(٨٢).

كرست الجلسة التالية للمجلس، التي صادف انعقادها في ١٣ ايلول ١٩٢٨، للموضوع ذاته، اشار الدفتري الى المادة الاولى(٨٣) من مقاولة اراضي اللطيفية بان التقصير لم يكن من الحكومة لأنها قدمت جميع المساعدات والواجبات المترتبة عليها، وانما هو من الشركة التي قبلت بهذا المشروع لما به من ارباح كبيرة، وعلية رفض محمود صبحي الدفتري هذه المادة(٨٤).

في السياق ذاته، قدم الدفتري اقتراحاً في الجلسة نفسها، بتأليف لجنة خاصة للتحقيق مع المسؤولين عن منح امتياز اصفر، فقبل المجلس الاقتراح(٨٥).

وعلى هذا الاساس، تألفت لجنة تحقيقية للنظر في الموضوع، ضمت كل من محمد رضا الشبيبي ومحمد زكي، رفعت اللجنة تقريرها الى المجلس في ٢١ نيسان ١٩٢٩، وهو لم ينطوي على ادانه لأي مسؤول، ويرجع ذلك الى الفتور الذي انتاب النواب لمعارضة لهذه القضية(٨٦).

من جانب اخر ، اهتم الدفتري بسياسة الحكومة الخاصة بأعداد الميزانية والضريبة كونها الشريان الرئيسي للحياة لأبناء الشعب التي تتعلق بقوتهم ومستقبلهم. وبناءً على ذلك، اولى الدفتري الميزانيات العامة اهمية كبيرة خلال مناقشات مجلس الامة، ففي جلسة مجلس النواب المنعقدة في١ حزيران ١٩٢٩، عرضت لائحة قانون الميزانية العامة لعام ١٩٢٩، وعندما بدأت مناقشة الالوية الشمالية، عارض محمود صبحي الدفتري المخصصات التي تعطى لبعض الاشخاص كخاوة او جزية وطلب من وزير الداخلية عقد جلسة سرية لبيان الاسباب التي تجبر اعطاء هذه المخصصات لأشخاص لا علاقة لهم بالعمل وانما لأسباب ادارية وسياسية (٨٧).

وفي الجلسة المنعقدة في ٣ حزيران ١٩٢٩، ناقش مجلس النواب مخصصات وزارة الاشغال والمواصلات وبعد ان تلى المجلس مخصصات الاشغال طلب الدفتري من وزير الاشغال ان بيان الاصول المتبعة في كيفية انشاء بنايات وزارة الاشغال، واضاف قائلاً بأنه لم يصادف خلال هذه المدة اعلانا عن اية مناقصة من قبل وزارة الاشغال(٨٨). وفي احد الصحف كتب محمود صبحي الدفتري مقالاً بعنوان(مظاهر الجد والوقار) جاء فيه "لا ازال منذ خمس سنوات ارى نواب الامة يستكثرون مصاريف الميزانية ويطالبون بالاقتصاد ولا ارى أي تبدل في الحال، ذلك لان مطالعاتهم لم يمكن تطبيقها واجراؤها"(٨٩).

وحينما عرضت الميزانية العامة لعام ١٩٣٨، في الجلسة الحادية عشر في ٢٣ من اذار ١٩٣٨، ذكر الدفتري ان واردات الجمارك والمكوس اقل من التخمين المقدر وطلب من وزير المالية ان يوضح الاسباب التي ادت الى انخفاضها(٩٠).

اثناء مناقشة مجلس الاعيان في الجلسة المنعقدة في ٦ اذار ١٩٤١، (لائحة قانون تعديل اطفاء ضريبة الارض)، اعترض الدفتري على تاريخ دفع البدلات والذي حدد في ٣١ اذار ١٩٤١، وقد ذكر ان الحكومة لجأت لهذه اللائحة بعد ان شعرت بقصر المدة التي حددتها في القانون لتأدية البدلات بكاملها لذا اردت ان تستبدلها بمدة اطول، فضلا عن ذلك، بين الدفتري ان تأخير الاشخاص عن تسديد كامل البدلات في عام ١٩٣٩، لم يكن بتقصير منهم بالنظر لعدم تبليغهم من قبل الدوائر المالية بمقدار البدل المتحقق عليهم، وطالب من وزير المالية ان تكون مدة دفع البدلات اطول من ذلك لمراعة مصلحة الاهلين، وفي السياق ذاته، قدم الدفتري اقتراحاً بتعديل عبارة (قبل ٣١ اذار ١٩٤١) الواردة في المادة الاولى من لائحة قانون التعديل الثاني لقانون اطفاء ضريبة الارض بعبارة (قبل ٣١ ايار ١٩٤١)، وطرح الاقتراح في المجلس وتمت الموافقة عليه(٩١).

فيما يخص موقفه من الازمة الاقتصادية ، فقد ناقش مجلس الاعيان في جلسته المنعقدة في ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٢، قضية التموين، وكانت هذه القضية حادة ومتشعبة بحكم ارتباطها بمستقبل البلاد الاقتصادي، فكان لابد من ايجاد مخرج مناسب لها. وفي خضم هذه المناقشة تحدث الدفتري عن مستقبل البلاد الاقتصادي قائلاً:

"**ان الراي العام قد تساءل عن الإجراءات التي اتخذها وزير الداخلية، ومن حق الراي العام ان يتساءل عن كل اجراء مهما كان للحكومة من صلاحيات واذا لم يؤخذ الراي العام بنظر الاعتبار، فلا يمكن ان تقوم اية قائمة لحكومة في العراق او أي بلد اخر، والراي العام هذا ايها السادة يتمثل في المجلس النيابي وفي مجلس الاعيان وفي الاسواق والمقاهي**"(٩٢).

وفي السياق ذاته، بيَّن الدفتري ان اساس المشكلة هو بسبب قلة وسائط النقل وان عدم سيطرة الحكومة على النقل وتركه بيد الاهلين هو سبب باستمرار اضطراب التموين، لذلك طلب من الحكومة السيطرة على النقل لكي يمكنها من الاسراع في نقل الحبوب(٩٣).

لقد بقيت مشكلة التموين دون علاج او محاولة جديه لإيجاد حل لها، وهذا جعلها تتعقد يوما بعد اخر فقاسى الشعب العراقي من جراء ذلك الامرين وسادت الفوضى في المعاملات التي عمت الاسواق فكان وان حصل فقر مدق وضنك في العيش لأكثرية الشعب في زمن حكم الباجه جي(٩٤).

حاول رئيس الوزراء حمدي الباجة جي طمأنة الراي العام داخل المجلس النيابي حول هذه المشكلة وذكر قائلاً: "**ان هذه الوزارة عندما تشكلت اخذت على عاتقها تحقيق ثلاث قضايا مهمه، الاولى هي قضية التموين**"، ان الحكومة بعد ان درست جميع التجارب التي اجريت في نواحي اصلاح التموين، حاولت تجنب بقدر الامكان التدخل في السوق وارجاع الحال الى وضعه الطبيعي، اذ قد ثبت ان اكثر قضايا وضع اليد وتقييد الاسعار، لم تكن من نتائجها الا ارباك الوضع واختفاء الاموال، ولكن برغم ذلك فالحاجة ماسة الى المواد الغذائية الضرورة، فلا بد من وضع اليد والسيطرة عليها (٩٥).

فضلاً عن ذلك، اخذت قضية التموين جانب من اهتمام اعضاء مجلس النواب والاعيان ايضا. فقد تحدث وزير التموين يوسف غنيمة قائلاً: " تطرق معالي العين الحاج محسن شلاش الى قضية التموين وطلب ان تفسح المجال وتعطي الحريات الكافية للبيع والشراء، فانا اعتقد ما طلبة العين هو سياسة الحكومة نفسها كما بينها في خطاب العرش". لكن محمود صبحي الدفتري اجابه بأن :"**مشكلة التموين هي اهم المشكلات ولا يمكن ان تعالج بصورة لا تستند على قواعد ثابتة**". وان هذه المشكلة لا يمكن حلها وقد تشكت منها الحكومات والمجالس النيابية طيلة زمن الحرب العالمية الثانية فلا بد من وضع اسس اكثر قدرة على تجاوز الصعاب وان تحظى قرارتها بالحسم العاجل والسريع(٩٦).

من جانب اخر، اتخذت الحكومة بعض الاجراءات لتنظيم الحياة الاقتصادية فأصدرت بيانا اعلنت فيه تقييد نقل بعض المواد من منطقة الى اخرى الا بموافقة من مدير المنتوجات المحلية العام، مع مراعاة بيان لجنة التموين العليا رقم (١٢) لعام ١٩٤٣. وشملت هذه الاجراءات مواد الرز والحنطة والشعير والذرة البيضاء والصفراء ، وغيرها من المنتوجات الاخرى، كما وافق المجلس ايضا على لائحة قانون تنظيم الحياة الاقتصادية(٩٧).

وفي الجلسة المنعقدة في ٢١ ايار ١٩٤٣، تساءل الدفتري عن سبب تأخير وزارة الداخلية في تأمين الآلات واداوات المضخات للمناطق الشمالية التي كانت الحكومة تستوردها من بريطانيا، فضلاً عن ذلك، نوه عن سبب عدم تحديد الوزارة سعر معين للشعير[٩٨]. وفي الوقت نفسه، انتقد الحكومة بعد اصدارها لائحة قانون تنظيم الحياة الاقتصادية، قائلاً:

"**اعتادت الحكومة عندما تعترضها عوارض ومشكلات في التموين ان تتقدم بلائحة جديدة تحاول فيها ايجاد حلول لتلك المشاكل واللائحة التي بين ايدينا هي الثالثة من نوعها وقد سبق للمجلس ان وافق عليها جميعا تاركا الامر الى المقدرات فلو قدرت الحكومة هذه المشكلات حق قدرها وسعت لمعالجتها بحزم وانتباه لما اضطرت الى اتباع طرق التشريع بصورة متكررة**" [٩٩].

وفي مجال التخصيصات المالية، اوصى الدفتري بزيادة تخصيصات المعارف والتعليم، وتخصيصات الصحة وشراء اللوازم الطبية، كما طالب من الاعيان تشجيع الصناعة الوطنية والاهتمام بالأمور العلمية التي تخص الصناعة، وتخفيف الضرائب عن المشاريع الصناعية واستثمار المعادن الطبيعية في البلاد لصالحه، واعترض على الرسوم التي تفرض على النفط المستخرج داخل العراق[١٠٠] .

الخاتمة:

ثبتَ من خلال الدراسة ، انه على الرغم من كون محمود صبحي الدفتري من عائلة ميسورة الحال ، كان بحق المدافع عن الفقراء . كما انه سعى منذ بداية شبابه الاعتماد على نفسهِ فدخل السلك الوظيفي ، الامر الذي جعله يتميز في دراسته دون ان يؤثر على عمله الوظيفي . فضلا عن ذلك ، ان ثقافته واجادته لعدة لغات جعلته يتبوأ مناصب وزارية .

عدَّ الدفتري واحداً من ابرز رجالات العراق الذين أرسوا القواعد البرلمانية في البلاد ، ولاسيما أنه لم يكن ساكتاً ابداً في جميع جلسات مجلس الامة ، بل كان صوته مدويا في كل قضية من القضايا التي كانت تطرح في اجتماعات مجلس الامة ، سواء كانت قضية سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية . مع العلم، ان الرجل لم يكتف بإثارة هذه القضية أو تلك، بل كان يطرح آراء عقلانية بخصوصها في أحيان كثيرة ، لكن هناك اراء لم تكن مقنعة وغريبة على سبيل المثال ، عندما طالب الحكومة بعدم حصر الطبقات الفقيرة بالعمال فقط وإنما الوزراء برأيه يدخلون ويصنفون ضمن الفئات الفقيرة بحجة أن راتب الوزير البالغ ١٢٠ ديناراً لا يكفي لسدّ حاجياته الضرورية .

كان معتدلاً في سياسته لا يميل الى القوة والعنف ولا يسعى الى المناصب العليا فكان بإمكانه ان يتسلم مناصب وزارية اخرى ، لكن صراحته وجرأته خصوصاً انه العين الوحيد الذي عارض تعديل القانون الاساسي العراقي عام ١٩٤٣ بشكل يمنح صلاحيات واسعة للملك واعطائه حق اقالة رئيس الوزراء، على الرغم من ان الوصي عبد الاله كان حاضراً الجلسة التي شهدت مناقشة الموضوع .

هوامش ومصادر البحث

(١) اسم مركب.

(٢) مير بصري ، اعلام التركمان والادب التركي في العراق الحديث، ط١، دار الوراق للنشر، لندن، ١٩٩٧، ص٩١.

(٣) حنا بطاطو ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ترجمة: عفيف الرزاز، الكتاب الاول ، ط١، بيروت ، ١٩٩٠، ص٢٤٦ ؛ محمد حسن الجابري، موسوعة الاسر العراقية اعلامها . تاريخها. انسابها، بغداد، ٢٠١٢، ص٤٣ .

(٤) اتصال هاتفي بوساطة مواقع التواصل الاجتماعية (الفيس بوك) مع صبحه نعمان الجليلي، بتاريخ ١٨ كانون الثاني ٢٠٢٠؛ مير بصري، المصدر السابق، ص٩٤.

(٥) ابراهيم الدروبي، البغداديون اخبارهم ومجالسهم، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٨، ص١٠٩.

(٦) عبد الله محمود خونده : ولد عام ١٨٥٨ الحيدر خانة في بغداد ، تولى رئاسة تحرير جريدة "الزوراء" وهي اول جريدة عراقية في العد العثماني ، وعين في مركز الولاية في مكتب الوالي لاجادته اللغات العربية والتركية والفارسية . تدرج في الوظيفة حتى اصبح مديراً لدائرة قلم المكتوبجي ، ثم تولى منصب "سر مسود" أي رئيس التحريرات في ديوان الوالي ، توفي بعد ايام قليلة من دخول بريطانيا الى بغداد عام ١٩١٧ للتفاصيل ينظر كامل سلمان الجبوري ، معجم الادباء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢، ج٤ ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ، د.ت، ص١١٤.

(٧) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨–١٩١٧، شركة الطبع والنشر الاهلية، ١٩٥٩، ص٢١٩.

(٨) مذكرات محمود صبحي الدفتري من تأسيس مدرسة (حقوق بغداد) سنة ١٩٠٨، تحقيق: احمد مجيد الحسن ، ٢٠٢٠، ص١٧.

(٩) عبد الحسين الرفيعي ، دور النخبة القانونية في تأسيس الدولة العراقية ، ط١، دار الرافدين ، بيروت ، ٢٠٠٥، ص٣٣؛ احمد مجيد الحسن، تاريخ نقابة المحامين العراقيين ١٩٣٣–٢٠١٩، ج١، دار الكفيل للطباعة والنشر، كربلاء، ٢٠١٩.

(١٠) " الاهالي" (جريدة)، بغداد، العدد ٥١٥، ١٢ ايلول ١٩٦٠.

(١١) عبد الحميد الثاني: ولد في ٢١ ايلول ١٨٤٢، هو السلطان الرابع والثلاثين من سلاطين ال عثمان، وتولى السلطنة في ٣١ اب ١٨٧٦، وعزل في ٢٧ نيسان ١٩٠٩، توفي في ١٠ شباط ١٩١٨ للمزيد من التفاصيل ينظر: السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية ١٨٩١–١٩٠٨، ط٢، بيروت، ١٩٧٩، ص١١–١٥.

(١٢) عبد الحسين الرفيعي، المصدر السابق، ص٢٥٨.

(١٣) المدرسة السلطانية: كانت تسمى في البداية بالمكتب الإعدادي، وقد تأسس اول مكتب اعدادي في بغداد عام ١٨٧٣، وذلك في زمن الوالي رديف باشا، واستمر المكتب الاعدادي بواجبه الثقافي حتى شهر تشرين الثاني من عام ١٩١٣، اذ قررت الحكومة في هذا التاريخ ابدال اسمه ب (المكتب السلطاني) واصبحت هذه الدراسة تنقسم إلى قسمين، القسم الابتدائي وكان يتألف من خمسة صفوف، والقسم العالي ويتألف من سبعة صفوف. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص١٥٧–١٥٨.

(١٤) سليمان نظيف بك : ولد في ديار بكر عام ١٨٧٠، ويمتد نسبة الى اصول عريقة اذا كان اباه سعيد باشا مؤرخا وشاعرا، وكان سليمان نظيف بك يجيد اللغة العربية والفارسية بالإضافة الى اللغة الفرنسية، حيث انه عين بوظيفة والي في كل من البصرة عام ١٩٠٩ و كستامونو عام ١٩١٠، طرابزون ١٩١١، الموصل ١٩١٣ وبغداد ١٩١٤، وقد نجح في مقارنته بين الادب التركي والفارسي نجاحا كبيراً. للمزيد من التفاصيل ينظر: شيماء عماد يحيى، سليمان نظيف (١٨٧٠–١٩٢٧) في الادب التركي المعاصر: انموذجاً، "مركز الدراسات الاقليمية" (مجلة)، العدد٩، ٢٠٠٨، ص٢٩٣–٣٠٣.

(١٥) فاتن محي محسن، محمود صبحي الدفتري ودوره السياسي والاداري في العراق ١٨٨٩–١٩٧٩، "دراسات في التاريخ والاثار" (مجلة) ، العدد ٢٣ ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، ٢٠١١، ص٣٩٣؛ "التأخي" (جريدة) ، العدد ٩٠٧٨، ٢٦ كانون الاول ٢٠١٦.

(١٦) خالد احمد الجوالي، موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠١٣، ص١٤٨؛ ابراهيم الدروبي ، المصدر السابق ، ص١٠٩.

(١٧) رضا توفيق: كاتب وشاعر ومفكر تركي ، اكمل كلية الطب في اسطنبول. عمل في الميدان السياسي وشارك في اعداد دستور عام ١٩٠٨، اصبح وزيرا مدة من الزمن ، درس الفلسفة والادب لطلاب دار الفنون في جامعة اسطنبول، واتخذ من مصطفى كمال اتاتورك وحرب التحرير موقفا عدائياً وعند انتصار ثورة اتاتورك دخل رضا توفيق في القائمة السوداء مع ١٥٠ شخصية تركية، فاضطر الى مغادرة وطنه، استقر بعد ذلك في الاردن، عاد الى اسطنبول عام ١٩٤٣، وهو من

اعضاء جمعية الاتحاد والترقي، توفي عام ١٩٤٣ للمزيد من التفاصيل ينظر: مير بصري ، رحلة العمر من ضفاف دجلة الى وادي التميس (ذكريات وخواطر) ، رابطة الجامعيين اليهود النازحين من العراق ، القدس، ١٩٩١، ص٢٠٢؛ مير بصري ، اعلام التركمان ، ص١٥٦؛ "المدى" (جريدة) ، بغداد، العدد ١٣٧٥، ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨.

(١٨) مير بصري، اعلام التركمان، ص٩٧.

(١٩) فهمي المدرس: ولد في بغداد عام ١٨٧٣، من عائلة اصلها من الموصل، وهو من قبيلة الخزرج، جده احمد الحافظ وهو اول مدرس في المدرسة السليمانية في بغداد، وجاءت شهرته بهذا اللقب، عين في عهد الملك فيصل الاول كبير امناء القصر الملكي، واستقال من منصبه اثر طلب المندوب السامي برسي كوكس من الملك اقالته لموافقه الوطنية عين بعد ذلك امينا لجامعة اهل البيت في ١٣ نيسان ١٩٢٤، وبقي بذلك المنصب لحين اغلاقها عام ١٩٣٠، ليعين عام ١٩٣٥ مديرا عاما للمعارف، وله مواقف مشهودة في انتفاضة مايس ١٩٤١، توفي عام ١٩٤٤ للمزيد من التفاصيل ينظر. يوسف عز الدين ، فهمي المدرس من رواد الفكر العربي الحديث ، الشروق للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٠، ص٤٥–٦٥.

(٢٠) معروف عبد الغني الرصافي: ولد في بغداد عام ١٨٧٥ وخدم في الجيش العثماني ثم في سلك التعليم في دمشق ، عاد الى بغداد عام ١٩١٩ ، فتولى تحرير مجلة دار المعلمين عام ١٩٢١ ، واصدر جريدة الامل عام ١٩٢٣ ، وعين استاذا للغة العربية في دار المعلمين عام ١٩٢٧ – ١٩٢٨ ونائباً عن العمارة ١٩٣٠ ، وبغداد ١٩٣٤ ، والدليم عام ١٩٣٥ – ١٩٣٧ توفي في ١٦ اذار ١٩٤٥. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمود العبطة ، معروف الرصافي ، حياته واثاره ومواقفه ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٢ ، ص٣٠– ٣١.

(٢١) مير بصري ، اعلام التركمان ، ص٩٦–٩٧.

(٢٢) رفعت الجادرجي، صورة اب الحياة اليومية في دار السياسي كامل الجادرجي، ط١، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥ ، ص٣٦.

(٢٣) مير بصري، اعلام التركمان، ص٩٢؛ حامد فرج عبد الحسين، المصدر السابق، ص١١.

(٢٤) اسراء عبد المنعم كاظم السعدي، تاريخ امانة العاصمة (بغداد) ١٩٢١–١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد–جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٥٤.

(٢٥) باقر امين الورد ، حوادث بغداد في اثني عشر قرناً ، ط١، مكتبة النهضة ، بغداد، ١٩٨٩، ص٢٩١

(٢٦) دليل المملكة العراقية لسنة ١٩٣٥–١٩٣٦، مطبعة الامين، بغداد، ١٩٣٥، ص٤٧٨؛ "الوقائع العراقية" (جريدة)، بغداد، العدد ٩٩٥، ١٤ حزيران ١٩٣١.

(٢٧) ارشد العمري : ولد في الموصل عام ١٨٨٨ ، اكمل دراسته في مدرسة المهندسين الملكية العالية في اسطنبول عام ١٩١٢ ، وشغل عدة وظائف هندسية في تركيا ، ثم اشغل عدة وظائف ادارية في العراق منها امين اً للعاصمة ، وعين وزيراً للاقتصاد والمواصلات في وزارة على جودت الايوبي عام ١٩٣٤ ، ثم ترأس الوزارة للمرة الاولى عام ١٩٤٦ ، وللمرة الثانية عام ١٩٥٤ للمزيد من التفاصيل ينظر : منهل اسماعيل العلي بك ، ارشد العمري ١٨٨٨ – ١٩٧٨ ، دراسة تاريخية في نشاطه الاداري والسياسي ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ١٩٩٧؛ زينة مسلم درويش ، وزارة المواصلات والاشغال ١٩٢٠ – ١٩٣٩ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٩٣ – ٩٤ .

(٢٨) اسراء عبد المنعم كاظم السعدي، المصدر السابق، ص٥٧.

(٢٩) المصدر نفسه، ص٥٦.

(٣٠) سعاد رؤوف شير ، المصدر السابق ، ص ٤٥.

(٣١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١٠، ط٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨،ص ٢٩١؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث،ج١، ط٧، دار الرافدين، بيروت، ٢٠٠٧، ص٢٦٥.

(٣٢) مجلس الامة العراقي: يتكون مجلس الامة العراقي من مجلسي الاعيان ومجلس النواب، يضم مجلس الاعيان النواب الذين يختارهم الملك ممن لديهم الخبرة والدراية والمواقف الحسنة تجاه المملكة، اما مجلس النواب فيتم انتخاب اعضائه من قبل الشعب. ينظر: عبد المجيد كامل التكريتي، مجلس الامة العراقي البرلمان والاعيان والنواب ١٩٤٥–١٩٥٣، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٢، ص٦٧؛ مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٦، ص١٥٨.

(٣٣) علاء حسين الرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الاول دراسة تحليلية، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٨، ص١٣٤.

(٣٤) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، لجنة الامور الحقوقية العدد ٢٩٥، بتاريخ ٥ كانون الثاني عام ١٩٢٨.

(٣٥) محاضر مجلس الاعيان، الاجتماع العادي لسنة ١٩٣٧، تقرير اعمال للجان، سكرتيريه مجلس الاعيان، ٢٣ كانون الاول ١٩٣٧، ص٢؛ محاضر مجلس الاعيان، الاجتماع الاعتيادي الثاني عشر، الجلسة الحادية عشر، ٢٣ اذار ١٩٣٨، ص٨٨–١٠٩؛ "البلاد" (جريدة)، العدد ١٥٥١، ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٠.

(٣٦) الفريد موند: ولد عام ١٨٦٨ وهو سياسي بريطاني ورجل اعمال وزعيم صهيوني في بريطانيا، ينتمي الى اسرة صناعية معروفة، بدأ اهتمامه بالصهيونية ١٩١٧، ليصبح من المقربين لحاييم وايزمن في عام ١٩٢٨، اختير رئيسا للهدروست الصهيونية في بريطانيا ثم عين رئيسا للإدارة الصهيونية في فلسطين، وكان قد حصل عام ١٩٢٨ على لقب لورد ، توفي عام ١٩٣٠ ينظر: عصام جمعة احمد المعاضيدي، الصحافة اليهودية في العراق، ط١، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ٢٠٠١، ص٧١ .

(٣٧) للمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع ينظر: حسين جميل، العراق شهادة سياسية ١٩٠٨–١٩٣٠، اتحاد الناشرين العراقيين، بغداد، ٢٠١٣، ص٢٠٣–٢٢٥.

(٣٨) فيان حسين احمد، حرية الصحافة في العراق ١٩٢١–١٩٣٣، ط١، دار المعتز للنشر، ٢٠١٦، ص٩٨–٩٩؛ حسين جميل، المصدر السابق، ص٢١٢–٢٢٥.

(٣٩) خيري العمري، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث، مؤسسة دار الهلال، ١٩٦٩، ص١٩٠.

(٤٠) محمد مظفر الادهمي، العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني ١٩٢٠–١٩٣٢، مكتبة الذاكرة، بغداد، ٢٠٠٩، ص٢٦٢.

(٤١) توفيق السويدي: ولد في بغداد عام ١٨٩٢، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في بغداد والتحق بكلية القانون في اسطنبول، تخرج منها ١٩١٢، شارك في الحرب العالمية الاولى بصفة ضابط احتياط، عاد الى العراق عام ١٩٢١، وعين عميداً لكلية الحقوق في بغداد، استوزر لاول مرة عام ١٩٢٨ وعين وزيرا للمعارف، ثم الف وزارته الاولى، وبعد استقالته اسندت اليه اكثر من وزارة في الحكومات المتعاقبة، وفي عام ١٩٤٦، شكل وزارته الثانية، اعتزل العمل السياسي بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، توفي عام ١٩٦٨ للمزيد من للتفاصيل ينظر: توفيق السويدي، مذكرات في نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، ط٣، دار الحكمة، لندن، ٢٠١١.

(٤٢) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة الاربعون، ٦ مايس ١٩٢٩، ص٥٣٣–٥٣٤.

(٤٣) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦، الجلسة الثامنة والاربعون،٢٠ نيسان ١٩٢٧، ص٦٣٣–٦٣٤.

(٤٤) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٢٧، الجلسة الخامسة، ٢٤ كانون الاول ١٩٢٧، ص٤١.

(٤٥) محاضر مجلس الاعيان، الاجتماع الاعتيادي الثاني عشر لسنة ١٩٣٨، الجلسة العاشرة، ١٦ اذار ١٩٣٨، ص ٧٦-٧٩.

(٤٦) ظهرت فكرة تعديل القانون الاساسي اول مرة في عام ١٩٢٥، فكان التعديل قد تضمن تعيين نائب الملك اثناء غيابة خارج العراق. وفي عام ١٩٣٨ ظهرت فكرة تعديل القانون الاساسي، اذا الفت الوزارة المدفعية الرابعة لتقوم بوضع اسس جديدة لتقوية المجلس النيابي، ومنحة حق ممارسة سحب الثقة من الوزارة، واقترحت اللجنة عدم حل مجلس النواب الا عندما تقتضي الضرورة بموافقة اكثرية ثلاثة اخماس الاعضاء في مجلس الاعيان. لكن هذه اللجنة لم يحالفها التوفيق في انضاج مقترحاتها بسبب وفاة الملك غازي، اذ ادى ذلك الى اهمال فكرة التعديل. وقد تجدد الفكرة مرة اخرى في اعقاب حركة مايس ١٩٤١، فشكلت الحكومة لجنة جديدة تأخذ على عاتقها انضاج فكرة التعديل، والتي باشرت اعمالها في ٥ كانون الثاني ١٩٤٣. للمزيد من التفاصيل حول موضوع القانون الاساسي ينظر: عبد الزهرة الجوراني، المصدر السابق، ص١٣٤-١٣٦.

(٤٧) محاضر مجلس الاعيان، الاجتماع الاعتيادي السابع عشر لسنة ١٩٤٢-١٩٤٣، الجلسة الثانية والعشرون، ٩ حزيران ١٩٤٣، ص٤٩٢-٤٩٣.

(٤٨) محاضر مجلس الاعيان، الاجتماع غير العادي الحادي عشر لسنة ١٩٤٣، الجلسة الاولى، ١٨ تشرين الاول ١٩٤٣، ص١٠.

(٤٩) عبدالقادر البراك، ذكريات ايام زمان، الدار العربية، بغداد، ١٩٨٩، ص١٤.

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) محاضر مجلس الاعيان، الاجتماع الاعتيادي الثاني عشر، الجلسة الخامسة عشر، ٢٠ نيسان، ١٩٣٨، ص١٦٧؛ "الشباب" (جريدة)، مصر، العدد١٠١، ٤ ايار ١٩٣٨.

(٥٢) محاضر مجلس الاعيان، الاجتماع الاعتيادي الثالث عشر، الجلسة الثالثة، ١٣ تشرين الثاني ، ١٩٣٨، ص١٣ ؛ عباس عطية جبار، العراق والقضية الفلسطينية ١٩٣٢-١٩٤١، ط١، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، ٢٠١٧، ص٢٧٦.

(٥٣) محمد رشيد عباس، مجلس الاعيان العراقي ١٩٢٥-١٩٥٨ دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية-ابن رشد جامعة بغداد، ١٩٩٥ ، ص٢٨١.

(٥٤) محاضر مجلس الاعيان، الاجتماع العادي السابع عشر لسنة ١٩٤٢-١٩٤٣، الجلسة الرابعة، ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٠، ص٤٠.

(٥٥) عبد الزهرة الجوراني، المصدر السابق، ص ٢٢٠-٢٢١.

(٥٦) المصدر نفسه، ص١٩٨.

(٥٧) لواء الاسكندرونة: يقع في اقصى الشمال الغربي من سوريا، يضم هذا اللواء ميناء الاسكندرونة، وهو افضل مرفأ طبيعي على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، تنازلت فرنسا عن هذا اللواء الى تركيا، علما ان ذلك يعد مخالفاً للتعهدات المذكورة في صك الانتداب، وقعت وثيقة التنازل في ٢٣ حزيران ١٩٣٩.للمزيد من التفاصيل ينظر: اميرة اسماعيل محمد العبيدي، العلاقات السورية-التركية ١٩٢٣-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب-جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص١٢٠-١٣٠؛جلال الاورفلي، الدبلوماسية العراقية والاتحاد العربي، ج١، ط١، مطبعة النجاح، بغداد، ١٩٤٤، ص١٦٧.

(٥٨) محاضر مجلس الاعيان، الاجتماع الاعتيادي الخامس عشر لسنة ١٩٤٠-١٩٤١، الجلسة الثانية، ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٠، ص١٢؛ محمد رشيد عباس، المصدر السابق، ص٢٩٢.

(٥٩) محاضر مجلس الاعيان، الاجتماع الحادي عشر غير العادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة الثالثة، ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٣، ص ٢٧؛ جلال الاورفلي، ص١٦٧.

(٦٠) محاضر مجلس الاعيان، الاجتماع الحادي عشر غير العادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة الثالثة، ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٣، ص٢٧-٢٨.

(٦١) مؤتمر سان فرنسيسكو: قرر المجتمعون في مؤتمر يالطا الذي ضم روزفلت رئيس الولايات المتحدة الامريكية وستالين رئيس الاتحاد السوفيتي وتشرشل رئيس وزراء بريطانيا دعوة الدول التي اعلنت الحرب على المحور قبل ١ اذار ١٩٤٥ الى اجتماع يعقد في مدينة سان فرنسيسكو في ٢٥ نيسان ١٩٤٥ لإقرار ميثاق المنظمة التي تسعى لأنشاء تعاون دولي بين الدول المحبة للسلام. للمزيد من التفاصيل ينظر: فهد جبرائيل اليان، العلاقات السورية العراقية مابين ١٩٣٩-١٩٥٨م (سياسيا-اقتصادياً-اجتماعياً)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب والعلوم الانسانية-جامعة دمشق، ٢٠٠٦، ص١٢٨.

(٦٢) عبد الزهرة الجوراني، المصدر السابق، ص ٢١١-٢١٢؛ سهى علي حسن سليمان، موقف مجلس الامة العراقي من التطورات السياسية في سورية ١٩٢٥-١٩٤٦ (دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، ٢٠١١، ص١٥٨.

(٦٣) محاضر مجلس الاعيان، الاجتماع الاعتيادي السابع عشر لسنة ١٩٤٢-١٩٤٣، الجلسة الثانية، ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٢، ص٨.

(٦٤) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة الثلاثون، ٢٢ اب ١٩٢٨، ص٧٠٣-٧١٤.

(٦٥) زينب منعم كريم العزاوي ، موقف السلطة التشريعية من القضايا الاقتصادية في عهد الملك فيصل الأول ١٩٢١ – ١٩٣٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ والتراث العلمي، ٢٠٠٠، ص ٤٩ .

(٦٦) حيدر عطية كاظم السوداني، الفقراء في العراق والموقف الرسمي والشعبي منهم ١٩٣٩-١٩٥٨ دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية-الجامعة المستنصرية، ٢٠١٨،ص٤٨.

(٦٧) حيدر عطية كاظم السوداني ، المصدر السابق، ص١٨٦.

(٦٨) محاضر مجلس الاعيان الاجتماع العادي السابع عشر لسنة ١٩٤٢-١٩٤٣، الجلسة السابعة، ١١ شباط ١٩٤٣، ص١٣٠؛ حيدر عطية كاظم السوداني، المصدر السابق، ص١٨٤.

(٦٩) محاضر مجلس الاعيان، الاجتماع العادي السابع عشر لسنة ١٩٤٢-١٩٤٣، الجلسة السابعة ، ١١ شباط ١٩٤٣، ص٢٢٩.

(٧٠) المصدر نفسه، ص٢٢٣.

(٧١) صالح جبر: ولد في الناصرية عام ١٨٩٦، دخل إلى المدرسة الرشيدية في العام ١٩٠٢، التحق بمدرسة الحقوق ١٩٢١. عمل بوظائف عديدة، منها كاتباً في خدمة الحاكم العسكري البريطاني، وكاتب اول في المحكمة الشرعية في النجف الاشرف، فمتصرفاً لكربلاء في العام، ١٩٣٥والبصرة في ٢٣ تموز. تقلد مناصب إدارية مهمة حتى اصبح رئيساً للوزراء ١٩٤٧، اصبح عضواً في مجلس الأعيان ورئاسته ما بين (١٩٤١-١٩٤٧)، توفي في ٦ حزيران ١٩٥٧ للمزيد من التفاصيل ينظر: فاطمة صادق عباس السعدي، المصدر السابق.

(٧٢) محاضر مجلس الاعيان، الاجتماع العادي السابع عشر لسنة ١٩٤٢-١٩٤٣، الجلسة السابعة، ١١ شباط ١٩٤٣، ص٢٧٢؛ حيدر عطية كاظم السوداني، المصدر السابق، ص١٨٥.

(٧٣) حيدر عطية كاظم السوداني، المصدر السابق، ص١٨٥.

(٧٤) محمد رضا الشبيبي : ولد في النجف الاشرف عام ١٨٨٩ ، ينحدر من اسرة علمية اكثر ابنائها من رجال علم ودين وادب ، وكان واحداً من رواد اليقظة الفكرية ، ساهم في مقاومة الاحتلال البريطاني للعراق ، وشغل منصب وزير المعارف لعدة مرات ، كما اشترك في عضوية مجلس النواب في اكثر من دورة نيابية ، كما اختير رئيساً وعضواً لمجلس الاعيان ، توفي في بغداد

١٩٦٥ للمزيد من التفاصيل ينظر: علي عبد شناوة، محمد رضا الشبيبي ودوره السياسي والفكري حتى عام ١٩٦٥ ، الطبعة الأولى، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٣.

(٧٥) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، الجلسة التاسعة، ١٢ ايار ١٩٢٧، ص٩٩١.

(٧٦) حيدر غانم عبد الحسن، موقف المجلس النيابي العراقي من حركة التعليم في العراق ١٩٢٥–١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١١، ص٢٤٦.

(٧٧) محاضر مجلس الاعيان، الاجتماع الاعتيادي الثاني عشر، الجلسة السابعة عشر، ٢٣ نيسان ١٩٣٨،ص١٩٣–١٩٥.

(٧٨) محاضر مجلس الاعيان، الاجتماع العادي السابع عشر لسنة ١٩٤٢–١٩٤٣، الجلسة السادسة، ٧ كانون الثاني ١٩٤٣، ص١٠٠–١٠١.

(٧٩) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، قرار لجنة الامور المالية، ٢٧ اب ١٩٢٨، ص١–٤.

(٨٠) د.ك.و، ديوان مجلس الاعيان ، ٣٣٢١/٢٣٧ ، اتفاقية امتياز اصفر .

(٨١) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، ١١ ايلول ١٩٢٨.

(٨٢) ريام غانم نجيب وحسن علي عبدالله السماك، مقاولة اراضي اللطيفية في محاضر مجلس النواب العراقي ١٩٢٨، اوروك للعلوم الانسانية (مجلة)، جامعة المثنى/ كلية التربية للعلوم الانسانية، المجلد الحادي عشر، العدد الرابع، ٢٠١٨، ص١٠٣.

(٨٣) المادة الاولى والتي تضمنت:" تصدق بهذا القانون المقاولة المؤرخة في ٨ شباط عام ١٩٢٨ المعقودة بين الحكومة العراقية من الجهة الاولى وشركة استرن ايريكه شنز ليمتد من الجهة الثانية وشركة ديالى كوتن بلانته شنز ليمتد من الجهة الثالثة وذيولها المؤرخة ٦ شباط عام ١٩٢٨ المتعلقة بتعديل البعض من احكام تلك المقاولة والمدرج نصها جميعا في الجدول الملحق بهذا القانون". للمزيد من التفاصيل ينظر: محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة الثالثة والاربعون، ١٣ ايلول ١٩٢٨، ص١٠٤١.

(٨٤) المصدر نفسه، ص١٠٤٢–١٠٤٣.

(٨٥) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة الثالثة والاربعون، ١٣ ايلول ١٩٢٨، ص١٠٥٥–١٠٥٩.

(٨٦) علاء حسين الرهيمي، المصدر السابق، ص٢٢٨.

(٨٧) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة الخمسون، ١ حزيران ١٩٢٩، ص ٦٩٧–٦٩٨.

(٨٨) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة الثانية والخمسون، ٣ حزيران ١٩٢٩، ص٧٤٩–٧٥١.

(٨٩) فيان حسين احمد، المصدر السابق، ص١١٢.

(٩٠) محاضر مجلس الاعيان، الاجتماع الاعتيادي الثاني عشر، الجلسة الحادية عشر، ٢٣ اذار ١٩٣٨، ص٩١.

(٩١) محاضر مجلس الاعيان، الاجتماع الاعتيادي الخامس عشر لسنة ١٩٤٠–١٩٤١، الجلسة الثامنة، ٦ اذار ١٩٤١، ص١٦٥–١٦٨.

(٩٢) عبد الزهرة الجوراني، المصدر السابق ، ص ١٢٩.

(٩٣) محاضر مجلس الاعيان، الاجتماع الاعتيادي السابع عشر لسنة ١٩٤٢–١٩٤٣، الجلسة التاسعة عشر،٢١ ايار ١٩٤٣، ص٤١٩–٤٢٠.

(٩٤) عبد الزهرة الجوراني، المصدر السابق، ص١٦٨.

(٩٥) المصدر نفسه ، ص١٦٩.

(٩٦) المصدر نفسه ص ١٧٣.

(٩٧) المصدر نفسه، ص ٢٢١.

(٩٨) محاضر مجلس الاعيان، الاجتماع الاعتيادي السابع عشر لسنة ١٩٤٢-١٩٤٣، الجلسة التاسعة عشر،٢١ ايار ١٩٤٣، ص٤١٥-٤١٦.

(٩٩) محاضر مجلس الاعيان، الاجتماع العادي السابع عشر لسنة ١٩٤٢-١٩٤٣، الجلسة الثانية عشر، ٨ نيسان ١٩٤٣، ص٢٦٧.

(١٠٠) فاتن محيي محسن، المصدر السابق، ص٣٩٧.